Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi: 10.34120/jss.v52i3.43

قدم في: مايو 2022

أجيز في: مارس 2023

Maritime Border Disputes between Kuwait and Iran: The Crisis of the Continental Shelf and the Dorra Field

Isteqlal Dlayel M. Alazmi

Abstract

Objective: This study aims to look into the disputes demarcating the maritime borders and the continental shelf between Kuwait and Iran, analyze the reasons, motives, and positions of the two parties regarding the Dorra gas field, and discuss the legal aspects of the issue in light of the 1982 Law of the Sea and the 1958 Agreement regarding maritime border disputes and means of their resoluteness, the future of Maritime Border Settlement, and the appropriate solutions to manage the crisis. **Methods:** the historical method was adopted to examine the history of border disputes in the Gulf region, especially the roots of the border dispute between Kuwait and Iran, as well as the legal method for analyzing the agreement texts of the Laws of the Sea. **Results:** Iran is exploiting the issue of border demarcation and the Dorra field, as a tool for exerting pressure on Kuwait and Saudi Arabia to achieve political and economic gains and deprive the two countries of the benefits of gas and oil resources considering regional competition for natural gas. **Recommendations:** Kuwait and Saudi Arabia should adopt a different strategy represented by taking proactive measures and exerting new means of pressure that would obligate Iran to demarcate the continental shelf borders, through international mediation or arbitration, as well as start implementing the Dorra oil field development project soon.

Keywords: Maritime Boundaries, Dorra Field, Kuwait, Iran, Continental Shelf.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

خلافات الحدود البحرية بين الكويت وإيران: أزمة الجرف القاري وحقل الدرة

إستقلال دليل العازمي(*)

ملخص

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى سبر غور قضية خلافات ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري بين الكويت وإيران، وتحليل مواقف الطرفين من حقل غاز الدرة وأسبابها ودواعيها، وتعرّف الظروف والتطورات والأبعاد السياسية والمصالح الاقتصادية المرتبطة بملف الحقل النفطي، ومناقشة الجانب القانوني للقضية في ضوء قانون البحار لعام 1982، واتفاقية جنيف لعام 1958، بشأن الخلافات الحدودية البحرية وطرق تسويتها، ومستقبل تسوية الحدود البحرية والحلول المناسبة لإدارة أزمة حقل الدرة بالطرق السياسية الودية أو أحكام القانون الدولي. **المنهجية:** استخدمت الباحثة المنهج التاريخي لفحص تاريخ الخلافات الحدودية في منطقة الخليج، وبخاصة جذور الخلاف الحدودي بين الكويت وإيران، وكذلك المنهج القانوني لتحليل نصوص اتفاقيات قوانين البحار، واعتمدت على منهج تحليل المضمون لتفسير الأبعاد المرتبطة بالأزمة وتحليل تداعياتها . **النتائج:** تستغل إيران موضوع ترسيم الحدود وحقل الدرة، أداة ضغط على الكويت والسعودية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وحرمان البلدين من استغلال موارد الغاز والنفط في ضوء التنافس الإقليمي، وتزامن افتعال الأزمة مع اندلاع أزمة الطاقة العالمية؛ إثر الحرب الروسية الأوكرانية، وبحث الكويت عن زيادة مواردها من الغاز الطبيعي. **التوصيات:** على الكويت والسعودية البحث عن إستراتيجية مغايرة تمثل خطوات استباقية وأوراق ضغط جديدة تُلزم إيران ترسيم حدود الجرف القاري، عبر الوساطة الدولية أو التحكيم، وكذلك البدء بتنفيذ مشروع تطوير حقل الدرة النفطي هذا العام، للاستفادة من ثروات حقل الغاز وموارده في السنوات القليلة المقبلة.

المصطلحات الأساسية: الحدود البحرية، حقل الدرة، الكويت، إيران، الجرف القاري.

(*) أستاذ مساعد، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، Email: info@gulfuniversity.edu.bh
الاهتمامات البحثية: العلاقات الدولية والنزاعات الحدودية، التحليل السياسي.

مقدمة

منذ بروز الدولة القومية، كوحدة سياسية مستقلة، وتداخلها مع غيرها من الدول في محيط العلاقات الدولية، أصبح موضوع الحدود مثار اهتمام الدول التي تسعى إلى الاستقلال والسيادة، وشغل -كذلك- فقهاء القانون الدولي في وضع القوانين والمعايير والآليات المناسبة لتسوية الخلافات الحدودية بعيداً عن النزاعات، خاصة في القرن العشرين الذي شهد نزاعات متباينة وحروباً عديدة بين الدول الحديثة الاستقلال، لأسبابٍ تتعلق بخلافات ترسيم الحدود الفاصلة بينها، ودفاع كل دولة عن أراضيها ومصالحها.

وتشهد منطقة الخليج العربي بعض الخلافات المتعلّقة بالحدود المشتركة بين دول الخليج وإيران؛ منذ منتصف القرن الماضي، وأبرز النزاعات الحدودية بينهما، النزاع حول الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران منذ عام 1971، وخلافات أخرى في حدود مياه الخليج والجرف القاري، ولا يمكن فحص الخلافات الحدودية بين الجانبين في الإطار الجغرافي الصرف، بل في إطار "الجيوسياسة"، الذي يفرض نفسه على علاقات دول الخليج وإيران؛ بحكم التنافس تارة والنزاع تارة أخرى، حول المكانة والشرعيّة ومراكز القوى وثروات المياه والغاز والنفط.

ويعدُّ خلاف الحدود البحرية بين الكويت وإيران اليوم، هو الملف الإقليمي الأكثر إثارة وأهمية في الخليج؛ ذلك أنه يتعلّق بمصالح سياسية واقتصادية عظمى، تخصّ الدول الأطراف في النزاع (الكويت والسعودية وإيران)، وتحديداً في منطقة الجرف القاري، التي تضمّ حقل الدرة، موضوع الخلاف بين الكويت وإيران منذ ستة عقود.

وقد اندلعت أزمة حقل الدرة النفطي بين الكويت وإيران عدة مرّات خلال العقدين الماضيين، آخرها في مارس 2022، بعد الإعلان عن اتفاق الكويت والسعودية على بدء تطوير حقل الدرة لإنتاج الغاز الطبيعي؛ إذ رفضت إيران الاتفاقية وادّعت أن الحقل مشترك بين الدول الثلاث، فيما نفت الكويت والسعودية مزاعم إيران، وأعلنتا أن حقل غاز الدرة حقل "كويتي سعودي" خالص.

أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية الموضوع اليوم، بعد إثارة أزمة حقل الدرة مطلع عام 2022، بالتزامن مع أزمة الطاقة العالمية؛ إثر الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة، وما تسببت به من نقص في مصادر الطاقة ورفع الأسعار، بمجرد إعلان الغرب حصار روسيا ووقف

تصدير الغاز إلى أوروبا؛ الأمر الذي دفع دول الغاز والنفط للبحث عن استغلال مصادر إنتاج جديدة، وعلى رأسها حقل الدرة في مياه الخليج، الذي تتنازعه اليوم الكويت والسعودية مع إيران.

وتهدف الدراسة إلى محاولة سبر غور قضية خلافات ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري بين الكويت وإيران منذ مطلع الستينيات، وتحليل مواقف الطرفين من حقل غاز الدرة وأسبابها ودواعيها، وتعرّف الظروف والتطورات والأبعاد السياسية والمصالح الاقتصادية المرتبطة بملف الحقل النفطي، ومناقشة الجانب القانوني للقضية في ضوء قانون البحار لعام 1982 واتفاقية جنيف لعام 1958؛ بشأن الخلافات الحدودية البحرية وطرق تسويتها، ومستقبل تسوية الحدود البحرية والحلول المناسبة لإدارة أزمة حقل الدرة بالطرق السياسية الودية أو أحكام القانون الدولي.

الفرض والإشكاليات

تفترض الدراسة "أن الأبعاد السياسية والخلافات الإقليمية المركّبة وتباين المصالح الاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في عرقلة ترسيم حدود الجرف القاري بين إيران والكويت، وأن إيران تستخدم أزمة حقل الدرة، أداة ضغط على الكويت والسعودية لتحقيق مكاسب في ملفات وقضايا أخرى".

وبناءً على ما سبق؛ تحاول الدراسة الإجابة عن الإشكاليات الآتية:

ما أوجه الخلافات الحدودية بين دول الخليج وإيران؟ وكيف جرى تسويتها ؟ ما الجرف القاري وما مدى أهميته للدول الساحلية؟ وما الطبيعة القانونية للمنازعات الحدودية البحرية؟ كيف يمكن تفحصّ أسباب وطبيعة خلافات حدود الجرف القاري بين الكويت وإيران؟ وما جذور المشكلة بينهما حيال حقل غاز الدرة؟ وكيف أثيرت الأزمة اليوم؟ ولماذا؟ وما تداعيات استمرارها؟ وما مستقبل ترسيم الحدود البحرية وتسوية أزمة حقل الدرة؟

مناهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي لفحص تاريخ الخلافات الحدودية بين دول الخليج والكويت وإيران، وجذور الخلاف الحدودي بين الكويت وإيران، وكذلك المنهج القانوني لتفسير بعض نصوص اتفاقيات قانون البحار والقوانين ذات الصلة بموضوع الدراسة، واعتمدت على منهج تحليل المضمون لتحليل التصريحات الرسمية وردود

الفعل على الأزمة وتفسير الأبعاد المرتبطة بها وشرح تداعياتها ونتائجها، وكذلك على منهج تحليل المستقبل وبناء السيناريوهات بهدف استشراف مستقبل الأزمة.

حدود الدراسة الزمانية: تمثل الفترة الممتدة للأزمة منذ اندلاعها حتى اليوم (1967 – 2022).

الدراسات السابقة

تعاني الدراسات المتخصصة التي تناولت موضوع الجرف القاري وأزمة حقل الدرة بين الكويت وإيران إشكالية الندرة على صعيد الكتب والأبحاث والرسائل الجامعية؛ إذ لم تجد الباحثة دراسة علمية تناولت الموضوع بشكل دقيق ومفصّل من مختلف أبعاده التاريخية والسياسية والقانونية، فيما توجد بعض الدراسات التي تطرقت للقضية بشكل بسيط على هامش الخلافات الحدودية بين دول الخليج العربية وإيران عامة، أو على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين، نذكر منها:

1 – دراسة (السويدي، 1983): وهي من أوائل الدراسات التي تناولت قضية الجرف القاري في الخليج العربي، في إطار رسالة علمية، وقد ناقشت الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي وتطرّقت بتفصيل جيد لأزمة حقل الدرة بين الكويت والسعودية وإيران.

2 – دراسة (الطائي، 2013): وتناولت مسألة الخلافات الحدودية البحرية والجرف القاري وأزمة حقل الدرة بين الكويت والسعودية وإيران، ووضحت الدراسة أبعاد الأزمة التاريخية والسياسية ومواقف البلدين منها وتداعياتها على أمن الخليج وحقوق الغاز الخليجية.

3 – دراسة (كرم، 2003): وتطرقت لمشكلة حقل الدرة في إطار تناولها لقضية تقسيم وترسيم المنطقة البحرية المحايدة بين السعودية والكويت ومسألة الجرف القاري، وتناولت التسلسل التاريخي لتطور مشكلة الحدود بين البلدين منذ معاهدة العقير 1922، ثم تقسيم المنطقة مناصفة بينهما عام 1965، وأخيراً ترسيم الحدود البحرية عام 2000. تمعّنت الدراسة في أسباب ترسيم الحدود البحرية ونتائجه، واعتمدت على الوثائق التاريخية والاتفاقيات وتحليل الخرائط الجيولوجية.

4 – دراسة (كشك، 2003): وتناولت طبيعة التطورات السياسية التي شهدتها العلاقات الكويتية الإيرانية مطلع الألفية الجديدة في ضوء المتغيرات الإقليمية وحرب

العراق، وانعكاس مجمل الظروف الجيوسياسية على الملفات الساخنة بين البلدين، خاصة الحدود البحرية في منطقة الجرف القاري وحقل الدرة الكويتي.

5 – دراسة (بني هميم، 2017): وهي تعدّ مثالاً للأبحاث الحديثة، التي عالجت أزمة حقل الدرة في ضوء بحث العلاقات الإيرانية–الكويتية عموماً، وقد سعى الباحث إلى دراسة محددات العلاقات بين البلدين والعوامل المؤثرة فيها، والتحولات التي أثرت على طبيعة العلاقات بعد ثورات الربيع العربي، وركز على أزمة الثقة بين الطرفين تجاه الملف الأمني الداخلي ومشكلة الحدود البحرية في حقل الدرة.

6 – دراسة (العجمي، 2008): وتناولت مسألة الخلافات الحدودية البحرية في منطقة الجرف القاري بين الكويت والسعودية من جهة وإيران من جهة ثانية، وتطرّقت لنقاط الخلاف ومصالح الدول من حل الأزمة بشكل ودي بعيداً عن التأجيل وضياع فرص الاستثمار في حقل الدرة الغازي، واقترحت تشكيل لجنة مختصة لدراسة الملف وتحديد حقوق الأطراف وفق القانون الدولي.

وعليه؛ فإن الجديد الذي ستقدمه هذه الدراسة هو تناول قضية الجرف القاري وأزمة حقل الدرة بشكل تفصيلي من الأوجه القانونية والجيوسياسية والتاريخية، وتقديم بحث علمي جديد ودقيق في قضية حيوية غفل عنها كثير من الباحثين في الكويت ومنطقة الخليج؛ بحيث يكون حقل الدرة والجرف القاري على قائمة اهتمام الباحثين والأكاديميين في المستقبل القريب، وتزويد المكتبة الكويتية والعربية بدراسة علمية جديدة متخصصة.

الإطار النظري

1 - مفهوم الجرف القاري

لغوياً، يعرّف الجرف القاري بأنه "الجزء المستوي من القشرة الأرضية، الذي يرتفع عن المنخفض الذي تحتله مياه المحيط، ويشمل الرفّ القاري في نهايته" (سعادي، 2010: 134).

أما التعريف الجغرافي؛ فهو: "حافة مغمورة من الساحل المنحدر من البحار في انحدار بسيط تحت البحر قبل أن تصل إلى أعماق قاع البحر" (سعادي، 2010: 134). والتعريفات الفقهية للجرف القاري متعددة، أهمها: "الطبقات الأرضية المنحدرة في قاع البحار بجوار مياه الدولة الإقليمية" (أبو دقة، 2012: 38). وهو كذلك "منطقة

تحت البحر ملاصقة للشواطئ أو عمق المياه المغطاة التي تسمح باكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية للأرض وتحت الأرض"(سعادي، 2010 : 135).

2 - النظريات الفقهية

هناك العديد من النظريات الفقهية التاريخية المتعلقة بالجرف القاري وآلية احتسابه، وأغلبها ارتبط بالموروث الاستعماري؛ مثل نظرية "السبق الابتدائي"؛ أي من يكتشف ما تحت قاع البحار أو منطقة الجرف القاري أولاً يحقّ له السيادة عليها، وكذلك نظرية "الاحتلال" التي استندت إلى اتفاقية برلين لسنة 1885 المبرمة بين الدول الاستعمارية الغربية، وسعت إلى فرض سيادتها على مناطق بحرية محتلة في إفريقيا آنذاك، ثم ظهرت نظرية فقهية باسم "الاستمرار والامتداد"، وهي نظرية استعمارية فكرتها أن الدول التي تحتل منطقة بحرية معينة يحق لها الاستمرار والامتداد بسيادتها على الإقليم بكامله (فؤاد، 2015 : 14-19).

لقد فرضت هذه النظريات حضورها من خلال سلسلة اتفاقيات وقعتها الدول الاستعمارية في الغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وظهرت نظريات غيرها بداية القرن العشرين؛ مثل نظرية "الأهداف الاقتصادية" و "الجوار"..إلخ، وكلها نظريات فشلت على أرض الواقع بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ بدأ الفقه الدولي في البحث عن صيغة قانونية تواكب المتغيرات الجيوسياسية والتطور التكنولوجي، ومحاولة إيجاد معايير تكون بمثابة قواعد قانونية تصون حقوق الدول الساحلية في جروفها القارية وحماية مصالح الدول المجاورة أو المشتركة في أعالي البحار.

ومن ثم مُهّد الطريق أمام ظهور نظريات فقهية معاصرة تراعي مبادئ العدالة والظروف الخاصة وحقوق الدول الساحلية المجاورة أو المتقابلة، وأهمها نظرية "الامتداد الطبيعي" لسيادة الدولة على البحر الإقليمي المطلة عليه ومنطقة الجرف القاري، وهي النظرية التي أخذت فلسفتها القانونية من الإعلان الرئاسي الأمريكي عام 1945.

3 - تطور فكرة الجرف القاري ونشأتها

تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح "الجرف القاري" ورد أول مرة في قانون الاستعمار البريطاني عام 1811، وكان هذا القانون أول تشريع دولي يتطرّق لموارد الجرف القاري، التي ادّعت بريطانيا سيادتها عليها في قاع البحار (فؤاد، 2015 : 12)،

فيما تشير دراسات أخرى إلى أن المصطلح ذُكر صراحة لأول مرة خلال مؤتمر وطني خاص بالصيد في العاصمة الإسبانية مدريد عام 1916 (فؤاد، 2015: 13).

وفي عام 1942 وقّعت إنجلترا وفنزويلا اتفاقية خليج "باريا"[1]، اقتسمت بموجبها الدولتان حقوق الموارد الموجودة في قاع الخليج بعد اكتشاف كميات هائلة من النفط فيه (أبو دقة، 2012: 36).

وفي عام 1945 أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق "هاري ترومان" مرسوماً رئاسياً خاصاً بالجرف القاري، أكّد فيه حق الولايات المتحدة الأمريكية بامتداد طبيعي لسيادتها "تحت سطح البحر الذي تكون ثرواته ملكاً لها وتخضع لاختصاصاتها ومراقبتها" (أبو دقة، 2012: 36).

ثم أصدرت العديد من الدول الساحلية بيانات مشابهة، تعلن من خلالها حقها، بشكل منفرد، في السيادة والثروات في منطقة الجرف القاري التابعة لها ضمن امتداد البحر الإقليمي؛ فأعلنت المكسيك مرسوماً مشابهاً في العام نفسه، ثم أعلنت الأرجنتين عام 1946، وتشيلي عام 1947، كما أعلنت السعودية عام 1948 البيان نفسه بخصوص الجرف القاري في منطقة الخليج العربية، وتبعتها كل من إيران وباقي دول الخليج عام 1949 (فؤاد، 2015: 22).

ويمكن القول: إن "إعلان ترومان" للجرف القاري أدّى إلى ترسيخ فكرة تملّك المنطقة بشكل خالص في القانوني الدولي، بل أصبح –فيما بعد– وبإجماع رجال الفقه والقانون الدولي؛ المصدر الرئيس لتأطير النظرية القانونية لشرعية الجرف القاري في قواعد القانون الدولي وأحكامه، بدليل أن محكمة العدل الدولية اعتمدت في قضية الجرف القاري لبحر الشمال في عام 1969 [2] وثيقة "إعلان ترومان" مبدأً أصيلاً في حكمها (فؤاد، 2015: 30)، وهذا ما فتح المجال أمام فقهاء القانون الدولي لمعالجة القضية في إطار مؤسسات المجتمع الدولي.

---

(1) يقع خليج باريا بين الساحل الفنزويلي وجزيرة ترينيداد في أمريكا الجنوبية، وهو مرتبط بالبحر الكاريبي، وكانت الجزيرة تحت الاحتلال البريطاني.

(2) قضية الجرف القاري في بحر الشمال بين ألمانيا والدنمارك من جهة وهولندا وبريطانيا من جهة أخرى، وانتهى القرار بدعوة المحكمة أطراف النزاع إلى عقد اتفاقيات بينها على أساس مبادئ العدالة مع مراعاة الظروف الخاصة.

4 - التنظيم القانوني للجرف القاري

بهدف محاولة تنظيم الجانب القانوني وضبط مسألة تزايد ادعاءات الدول بالسيادة والولاية على مناطق الجرف القاري، كلفت لجنة القانون الدولي في منظمة الأمم المتحدة بدراسة مشروع قانون للبحار يحسم المسألة، فأعلنت اللجنة، خلال مؤتمر جنيف لقانون البحار عام 1958، عن إبرام أربع اتفاقيات متخصّصة، أهمها "اتفاقية جنيف للجرف القاري" 1958، وضمّت (15) مادة، اعترفت من خلال المادة الثانية فيها بسيادة الدولة الساحلية على الجرف القاري وحقها باستكشاف الثروات الطبيعية واستغلالها (الطائي، 2013: 116)؛ ومن ثم، أرست المعاهدة الممارسة الدولية التي كانت سائدة قبل ذلك، ثم أقرّت الأمم المتحدة قانون البحار عام 1982، وتناول الفصل السادس منه موضوع الجرف القاري في عشر مواد.

أما لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة؛ فقد عرَفت الجرف القاري في تقريرها عام 1956 بأنه "سرير البحر وقاع المناطق البحرية المجاورة للشواطئ الموجودة خارج منطقة البحر الإقليمي حتى عمق 200م أو ما وراء هذا الحد إلى غاية النقطة التي يسمح عندها عمق المياه المجاورة باستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق" (سعادي، 2010: 135).

وعرفت محكمة العدل الدولية، خلال حكمها في قضية الجرف القاري لبحر الشمال عام 1969، الجرف القاري بأنه "الامتداد الطبيعي لإقليم الدولة المجاورة تحت الماء" (عامر، 2000: 238).

وعلى هذا الأساس، جاء تعريف اتفاقية جنيف لعام 1958 للجرف القاري، في المادة الأولى منها، بأنه "قاع البحر وجوف القاع في المناطق الملاصقة للساحل والكائنة خارج منطقة البحر الإقليمي والممتد 200م أو أكثر؛ حيث يسمح عمق المياه السطحي باستغلال الموارد الطبيعية في تلك المناطق" (عامر، 2000: 274) ونلاحظ تشابه تعريف الاتفاقية مع ما توصلت إليه لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة.

أما قانون البحار لعام 1982؛ فقد عرّف الجرف القاري في مادته (76) بما يأتي:

قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي، إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة (عامر، 2000: 283).

5 - تحديد الجرف القاري

ويمكـن تحديـد امتـداد الجـرف القـاري وفق معيارين بحسـب اتفاقيـة جنيف 1958: معيـار القيـاس بالعمـق، وذلـك حتى بلوغ مسـتوى عمق (200م) تحت سـطح الماء، ومعيار مـدى الاسـتثمار أو اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة فـي الجـرف القاري، حتى لـو تجاوز عمق المسـافة المذكورة آنفاً .

لكـن هـذا التحديـد تعـرّض لانتقـادات كثير من الـدول؛ لأنه -من جهـة - منح الدول المتقدمـة تكنولوجيـاً قـدرةً أكبـر علـى اسـتغلال مسـاحات واسـعة مـن الجـرف القـاري بذريعة اسـتغلال الموارد الطبيعية للجرف، وهذا زاد من نزاع الدولة السـاحلية المتقابلة أو المجـاورة، ومـن جهـة أخـرى، فإن بعض الدول السـاحلية لا تملك جرفـاً قارياً بالمفهوم الجيولوجـي، إذا مـا كان عمـق الميـاه ضحـلاً، كمـا هو الحـال في منطقة الخليـج العربي.

أمـا اتفاقيـة الأمـم المتحدة لعـام 1982؛ فقد تنبّهت لمسـألة تحديد الجرف القاري مـن الناحيـة الجيولوجيـة، فاعتمدت معايير مختلفة عن الـواردة في اتفاقية جنيف 1958، وتمثلـت فـي معيـار المسـافة، الـذي يبـدأ مـن خـط الأسـاس إلـى مسـافة (200) ميـل ولا يتجـاوز امتـداد الجـرف القـاري أبعد مـن (350) ميلاً بحرياً (سـعادي، 2010: 137).

تقسيم الدراسة

بالإضافـة الـى المقدمـة والخاتمـة والإطـار النظـري، جـاءت الدراسـة فـي ثلاثـة مباحـث رئيسـة:

المبحث الأول: تسوية الخلافات الحدودية بين دول الخليج العربية وإيران.

المبحث الثاني: أزمة "حقل الدرة" البحري والجرف القاري بين الكويت وإيران.

المبحث الثالث: مستقبل ترسيم الجرف القاري وحل أزمة حقل الدرة.

المبحث الأول

تسوية الخلافات الحدودية بين دول الخليج العربية وإيران

تعـود مشـكلة الحـدود فـي منطقـة الخليـج والجزيـرة العربيـة، إلـى مطلـع القـرن الماضـي، وتفاقمـت حدّتهـا بعـد انسـحاب القـوات البريطانيـة مـن المنطقة خـلال الفترة (1968-1971) وإعـلان اسـتقلال دول الخليـج، واسـتغلّت القـوى الإقليميـة، خاصـة إيـران والعـراق، الفـراغ السياسـي أو "فـراغ القـوة"؛ لمحاولـة تسـوية مسـائل الحـدود بالقـوة العسـكرية؛ فاحتلـت إيـران الجـزر الإماراتيـة عـام 1971، وطالبـت بضـم "البحريـن" بحجة

أنها جزء من أراضيها، كما سعت لفرض سيطرتها على الدول الأخرى، بدعاوى ترسيم حدود الخليج "الفارسي"، أما العراق؛ فقد هدّد بضم الكويت عام 1961، مدّعياً سيادته على أراضي الدولة الناشئة، كما دخل في نزاع حدودي على "شط العرب" مع إيران، ثم اندلعت الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) تلاها العدوان العراقي على الكويت وحرب الخليج الثانية 1990/1991م.

لقد عانت دول الخليج محاولات تسوية الحدود البرية والبحرية وترسيمها، سواء فيما بينها أو المشتركة مع إيران، وهو موضوع الدراسة الأهم؛ فعلى الرغم من معالجة بعض الحدود وترسيمها مع إيران مبكراً؛ ما زالت هناك حدود أخرى عالقة حتى اليوم، وهذا ما سنتعرفه بالتفصيل من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أوجه تسوية الخلافات الحدودية بين دول الخليج العربية وإيران

تفرض الحقائق الجيوسياسية وقواسم الدين والتاريخ، أن تكون العلاقات الخليجية-الإيرانية مستقرة لما فيه مصلحة للطرفين، لكنّ هذه العلاقات تعرضت، في فترات متباينة وكثيرة، لحالات مختلفة من التوتر والصراع، وأدت الحدود دوراً بارزاً في تشكيل طبيعة هذه العلاقات.

وباستثناء دولة قطر التي وقّعت معها إيران اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وتقسيم الجرف القاري عام 1969، واعترفت إيران باستقلالها وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة في عام 1971، فإن قضية الحدود، بين باقي دول الخليج العربية وإيران، تبرزُ كعاملٍ رئيس أسهم في زيادة التوتر والصراع في المنطقة، وقد كشفت إيران مبكراً عن نزعتها التوسعية ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع باستخدام القوة العسكرية تارة، والمماطلة في المفاوضات لتسوية الخلافات الحدودية تارة أخرى.

وتالياً نستعرض أوجه تسوية الحدود وترسيمها بين إيران ودول الخليج:

أولاً: الحدود البحرية بين الإمارات وإيران:

تقع الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) جنوب وشرق ساحل الخليج العربي، وهي حدود المياه الإقليمية الوحيدة الفاصلة بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، وتربط هذه الجزر بين خليج عُمان والخليج العربي، الذي يعتبر الممرّ الرئيس إلى المحيط الهندي، وتبعد نحو (43كم من شاطئ الإمارات و(67كم) من الشاطئ الإيراني (TRT عربي، أبو موسى وطنب...، 2021).

لقد سعت إيران إلى فرض سيطرتها على الجزر الثلاث منذ مطلع القرن الماضي، وحاولت احتلالها خلال الأعوام (1904، 1923، 1963) لكنها باءت بالفشل بسبب اتفاقية الحماية البريطانية الموقّعة مع حكّام الخليج بشأن حماية سواحل الخليج العربية (BBC عربي، جزيرة أبو موسى...، 2019).

وفي عام 1971 احتلت إيران الجزر الإماراتية، قبل يوم واحدٍ من الانسحاب التام للقوات البريطانية من الجزر الثلاث (المسفر، 2018: 69). وما زالت قضية الجُزر الإماراتية حتى اليوم، كأكبر مشكلة حدودية في المنطقة، محل خلاف مستمر في العلاقات الثنائية بين الطرفين، خاصة في ظل رفض إيران التحكيم حولها أو إحالة القضية للمحكمة الدولية (BBC عربي، 2019).

ثانياً: خلافات الحدود بين البحرين وإيران

من أبرز التحديّات الأمنية المؤثّرة في علاقات دول الخليج بإيران، ادّعاء إيران بسيادتها وحقها في جُزر البحرين منذ مطلع القرن الماضي، وقد ظلّت، حتى وقتٍ قريب، تطالب بضم البحرين إلى أراضيها؛ بحجة أنها كانت تحكمها -بشكل غير مباشر- لأكثر من قرن ونصف القرن خلال الفترة (1602-1783) (مراد، 1982: 14).

وفي عام 1971، وبعد استفتاء شعبي بحريني بالاستقلال التام؛ جرى تحت إشراف لجان الأمم المتحدة، اعترفت إيران والمجتمع الدولي بالبحرين دولةً عربيةً مستقلةً، وأصبحت عضواً في منظمة الأمم المتحدة (الطائي، 2013: 106).

وجرت محادثات محاولة ترسيم الحدود بين البلدين عام 2010؛ بهدف الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية وتحديد خريطة المثلث الحدودي في الخليج بين إيران والبحرين وقطر (الوسط،إيران والبحرين تناقشان...، 2017)، لكن المفاوضات توقّفت بعد ذلك دون التوصّل إلى اتفاق نهائي، في ظل المماطلة الإيرانية والحذر البحريني وضعف الثقة بين الطرفين.

ثالثاً: ترسيم الحدود بين سلطنة عُمان وإيران

بحكم العلاقات الوثيقة بين سلطنة عُمان وإيران منذ منتصف القرن الماضي، كانت إيران ثالث دولة تعترف بتولي السلطان قابوس حكم السلطنة عام 1970 بعد أمريكا وبريطانيا (أحمد، 2021)، وقد وقّع البلدان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية النهائية في منطقة بحر عُمان عام 2016؛ وذلك استناداً إلى قانون البحار، ودخلت

الاتفاقية حيز التنفيذ وتبادل الطرفان الوثائق في حينه، علماً أن إيران والسلطنة تتشاركان معاً ضفتي مضيق هرمز الإستراتيجي، الذي يعتبر الممرّ الرئيس لصادرات النفط إلى أوروبا (العفيفي، 2020).

رابعاً: ترسيم الحدود البحرية بين السعودية وإيران

اتفق البلدان منذ عام 1965 على تقسيم الجرف القاري بينهما على أساس خط الوسط، لكن إيران طالبت بإعطاء جزيرة "خرج"[1] الإيرانية صفة "الأثر الكامل" [2]، فيما وافقت السعودية على صفة "نصف الأثر"، وبعد شد وجذب، تم التصديق على اتفاقية تقاسم الجرف القاري وتبادل الوثائق الرسمية بين البلدين في عام 1969، بعد أن طمعت طهران في الحصول على موارد نفطية في الجزء الشمالي من الحدود المتفق عليها، التي تقع في حدود الجانب السعودي (الطائي، 2013: 123).

خامساً: حدود الجرف القاري بين الكويت وإيران

يمثل "الجرف القاري" –موضوع الدراسة– الحدود البحرية المشتركة في مياه الخليج العربي بين السعودية والكويت وإيران، وهي الحدود الوحيدة التي تجمع السعودية والكويت بإيران، وتكمن مشكلة "الجرف القاري" في نقطة الالتقاء المرتبطة بين الأطراف الثلاثة في "حقل الدرة" النفطي، وهو "مثلث مائي يقع الجزء الأكبر منه على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية" (كشك، 2016: 13) وسنتناول التفاصيل في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: بيئة ومتغيرات تسوية الخلافات الحدودية في الخليج العربي

تخضع منطقة الخليج العربية، منذ منتصف القرن الماضي، لجملة عوامل وظروف جيوسياسية وفّرت بيئة خصبة للخلافات والنزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطائفية والثقافية بين دول الخليج وإيران؛ الأمر الذي أسهم في عرقلة المفاوضات وترسيم الحدود بينها، وأبرز تلك العوامل:

أولاً – العوامل الإقليمية: واجهت دول الخليج، منذ استقلالها مطلع السبعينيات،

(1) تقع الجزيرة في مياه الخليج العربي وتبعد 17 ميلاً بحرياً عن الحدود الإيرانية، تبلغ مساحة الجزيرة (21كم^2)، وتعتبر أهم مصبّ للنفط في العالم.

(2) يقصد بـ"الأثر الكامل" في ترسيم الحدود البحرية منح الدولة الساحلية حق السيادة على منطقة أو جزيرة أو حدٍّ متفق عليه يمثّل خط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي للدولة.

عاملين رئيسين أثّرا على مفاهيم الأمن والسيادة الداخلية والحدود؛ الأول: خاص بإيران بعد الثورة عام 1979، ولاسيما طموحها الإقليمي ورغبتها في فرض سيطرتها على دول الخليج الحديثة الاستقلال، والثاني: خاص بالعراق وطموحه بالتنافس الإقليمي مع إيران على السيادة والتمدّد الإقليمي، وسرعان ما تحولّ هذا التنافس بينهما إلى حرب طويلة (1980-1988) أحدثت اضطراباً وتوتراً في المنطقة وانعكست على خلخلة التوازن والتعايش بين المجتمعات الخليجية وجيرانها.

لقد سعت إيران، في عهد الجمهورية الإسلامية، إلى التشكيك باستقلال دول الخليج، بداية باحتلال الجزر الإماراتية عام 1971، ثم إعلان وزير خارجيتها في شباط/ فبراير 1980م "أن أراضي دول الخليج تاريخياً هي جزءٌ من الأراضي الإيرانية.." (بن صميخ، 2003: 2)، كما طالبت بضم البحرين إلى أراضيها.

وفي الوقت الذي تدعو فيه إيران إلى التعاون والحوار بين دول المنطقة، تمارس ازدواجية بائنة في سياستها الخارجية من خلال التدخّل في شؤون دول الخليج ونشر الأفكار الطائفية التي تعزّز النزاع بين شعوب المنطقة، وفي ضوء المخاوف الأمنية، أدركت دول الخليج مبكراً ضرورة التوافق فيما بينها لحماية أمنها واستقلالها وحدودها من القوى الإقليمية؛ فجاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981؛ كمنظمة سياسية اقتصادية إقليمية، تضمُّ الدول الست (الإمارات العربية، البحرين، السعودية، سلطنة عُمان، قطر، والكويت) كرد فعلٍ على حساسية الوضع الأمني في الإقليم.

ثانياً - العلاقات الخليجية البينية: بوصف دقيق يمكن القول: إن العلاقات الخليجية البينية أدت دوراً مباشراً في عرقلة إيران ومماطلتها في ترسيم حدودها المشتركة مع دول الخليج؛ فالعلاقات الخليجية-الداخلية والمؤسسية والإقليمية- راوحت بين مساري التعاون والصراع؛ لعوامل عديدة، بعضها مرتبط بالخلافات الحدودية الخليجية، وبعضها بخصومات شخصية وتباين سياستها الخارجية في مجلس التعاون الخليجي، وبعضها بسبب بروز النزعة الوطنية - أحياناً- لتغيير مُدركات وأولويات التحديات ومكامن الخطر التي تواجهها المنظومة الخليجية (المسفر، 2018: 109).

كما اختلفت مصالح الدول الخليجية ووجهات نظرها حيال تصنيف مستوى "التهديد الإيراني" للمنطقة ودولها وشكل هذا التهديد، وهذا أسهم في عرقلة آليات تسوية وترسيم الحدود المشتركة بينها وبين إيران، وانعكس على التقييم الأمني لأوجه التهديد؛ فتقييم (قطر وسلطنة عُمان) -تحديداً- للتهديدات الإيرانية "منخفضٌ" مقارنةً

بتقييم السعودية والإمارات والبحرين "المرتفع جداً"، فيما الكويت لها تقييم "متوسط" يقوم على الحذر المشوب بحساسية علاقاتها مع إيران (عبد الحكيم، 2020: 60).

ثالثاً - حروب الخليج: لقد كانت الحروب التي شهدتها المنطقة، خاصة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وحرب تحرير الكويت (1990/1991) في أبعادها الحقيقية حرباً حدودية ذات علاقة وثيقة بالمشكلات الحدودية القديمة التي تُعانيها دول المنطقة، وهي كذلك، وفق الاعتبارات الجيوسياسية، تعكس السياسات المتباينة والتنافس الإقليمي الذي يهدف إلى تعزيز الهيمنة على النظام الخليجي للتأثير في قرارات الدول وتغيير أولويات المنطقة ومصالحها.

رابعاً - العوامل الدولية: تتلخّص في تنافس القوى الدولية على منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية منذ مطلع القرن المنصرم، باعتبار الخليج العربي يتوسط العالم القديم والمعاصر، وما زال أحد أهم طرق التجارة الدولية، ومصدر الطاقة العالميّة، ويتحكّم، من خلال موقعه الإستراتيجي، بالمنافذ والممرّات البحريّة المزدحمة بناقلات النفط والتجارة إلى العالم.

إن رغبة القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا الغربية، في حماية مصادر الطاقة والأمن في منطقة الخليج وتأمين مصالحها، دفعها إلى محاولة احتواء الدول الإقليمية المؤثرة في المنطقة، وقد ارتبطت دول الخليج العربية بسياسات القوى الدولية؛ بسبب خوفها من القوى الإقليمية التوسعيّة التي كانت تطمع بتسوية المسائل الحدودية مع الدول الخليجية بالقوة وفرض الأمر الواقع (العقّاد، 1985: 143).

المبحث الثاني

أزمة "حقل الدرة" البحري والجرف القاري بين الكويت وإيران

تتنافس الدول على استثمار الموارد الاقتصادية والنفطية في أعماق البحار من خلال عمليات البحث والتنقيب عن تلك الثروات في مساحات حدودها البحرية الداخلية والإقليمية، وتعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية التي تحتوي كميات هائلة من النفط والغاز والمعادن، وهي محط تنافس ونزاع شديدين بين دول المنطقة التي تحاول كل منها إثبات حقوقها وحدودها في البحار والخلجان والجُزر.

وتتمثّلُ خلافات الحدود البحريّة بين الدول في منطقة الخليج العربي في "الجرف

القاري" تحديداً، ويمثّلُ الجرف القاري؛ بالنسبة للدول الخليجية، قاعاً وباطناً لأرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء المياه الإقليمية في الخليج.

وتتمركز الأزمة بين الكويت والسعودية من جهة، وإيران من جهة أخرى، في حدودها البحرية في الجرف القاري في منطقة "حقل الدرة" منذ منتصف القرن الماضي؛ إذ تتشارك الكويت والسعودية -بشكل رئيس- الحقل، وفي جزءٍ بسيطٍ منه إيران.

وعاد الخلاف للظهور مرة أخرى بين البلدين مطلع عام 2022، بالتزامن مع اندلاع أزمة الطاقة العالمية بعد الحرب الروسية الأوكرانية 2022، ورغبة دول الخليج في استغلال ثرواتها على أكمل وجه.

المطلب الأول: الجرف القاري والحدود البحرية في الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الغنية بالموارد النفطية والغازية، والجرف القاري في الخليج يمثل الامتداد الطبيعي لليابسة داخل مياه البحر، وسعت دول الخليج منذ البداية إلى فرض سيادتها على مناطق الجرف القاري الخاصة بها للاستفادة من ثرواتها الجمّة في قاع الخليج.

واهتمت دول الخليج وإيران منذ البداية بمسألة الجرف القاري، بحكم إطلالها جميعاً على الخليج العربي، وقد توصّلت دول الخليج، فيما بينها، إلى اتفاقيات حول نقاط الحدود داخل المياه الإقليمية، خاصة ما يتعلق بحدود الجرف القاري لكل منها؛ بهدف استثمار مواردها في مياه الخليج (المختار، 2016: 76).

وأصدرت دول الخليج إعلانات سيادة منفردة بشأن الجرف القاري منذ عام 1949، عقب إعلان الرئيس الأمريكي ترومان في العام نفسه، وتضمّنت إعلاناتها توضيح سياستها وحقوقها في مناطق الجرف القاري المغمورة.

وكانت السعودية أول دولة في الخليج العربي تصدر مرسوماً ملكياً في عام 1949 تؤكّد فيه حقها في الموارد والثروات الموجودة في قاع الخليج العربي، كما أصدرت دول الخليج الأخرى إعلانات مشابهة تضمن حقوقها في استغلال مناطق الجرف القاري (السويدي، 1983: 126).

وأصدرت الكويت إعلانها حول حق استغلال موارد الجرف القاري وثرواته بتاريخ 1949/6/12، وتضمن الإعلان، بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ما يأتي:

إن قاع البحر والتربة السفلية الواقعة تحت أعالي البحار للخليج العربي المتاخمة للمياه الإقليمية للكويت، التي تمتد باتجاه البحر إلى نقطة تحدّد لاحقاً بعد التشاور مع الدول المجاورة، يجب أن تكون ذات صلة بما يلي: تخضع الكويت لسلطتها القضائية وسيطرتها الحصرية، لن تؤثر الإشارة في هذا الإعلان على المياه في المناطق التي تُعتبر أعالي البحار أو تؤثر على حقوق الصيد وصيد اللؤلؤ التقليدي في هذه المياه.

وأعلنت إيران عن مشروع قانون للجرف القاري في عام 1949، وحاز صفة القانون الرسمي في عام 1955، وقد اعتمد القانون على مبدأ العدالة والإنصاف لتقاسم حدود الجرف القاري مع جيرانها (السويدي، 1983: 126).

وعلى صعيد اتفاقيات تعيين الجرف القاري في منطقة الخليج، وقّعت السعودية والبحرين في عام 1958 أول اتفاقية ثنائية لتحديد الجرف القاري في منطقة الخليج العربي، وتبنّت الاتفاقية مبدأ اعتماد خط الوسط أساساً لتقسيم الجرف القاري، الذي يمتد لمسافة (98.5) ميلاً بحرياً بين البلدين (المختار، 2016: 86).

كما أبرمت البحرين وإيران اتفاقية تحديد الجرف القاري بينهما عام 1971، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1973، وقد ورد في ديباجة الاتفاقية أن إنشاء حدود الجرف القاري بين البلدين تمّ على أساس مبدأ العدالة والإنصاف (السعدون، 2006: 17).

وعُقدت -أيضاً- اتفاقية تقسيم حدود الجرف القاري بين قطر وإيران عام 1969 (أحمد، 2021)، فيما حسمت محكمة العدل الدولية قضية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين في عام 2001؛ ومن ثم، جرى ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري بينهما وفق أحكام القانون الدولي.

وعقدت، كذلك، اتفاقية بين السعودية وإيران عام 1968، دخلت حيز التنفيذ بعد عام واحد، واعتمدت على مبدأ خط الوسط، لكن جرى بعد ذلك تعديلات عليها وفق نصوص القانون الدولي والظروف الخاصة (السعدون، 2006: 16).

المطلب الثاني: أزمة "حقل الدرة" البحري بين الكويت وإيران

أولاً: حقل الدرة وطبيعة الأزمة

يبرز الخلاف بين الكويت وإيران في الحدود البحرية في منطقة الجرف القاري، وتحديداً في "حقل الدرة" للغاز الطبيعي، الذي يقع في جزءٍ منه في المنطقة البحرية المتداخلة بين الكويت وإيران، وسبق الإشارة إلى أن الحقل يشكّل "المثلث المائي الواقع

شمال الخليج العربي"، والجزء الأكبر منه يقع في حدود المياه المشتركة بين الكويت والسعودية (كشك، 2016، 13) وجزءٌ بسيط منه لا يتجاوز (5%) من إجمالي مساحة الحقل يقع في الجانب الإيراني، وهو الجزء الشرقي من الحقل، وتطلق عليه إيران اسم "حقل أراش" (عبد الشافي، 2012).

أُكتشف حقل الدرة عام 1967 في مياه الخليج، ويملك مخزوناً هائلاً من الغاز والنفط، وبحسب التقديرات الكويتية يبلغ إنتاج حقل الدرة نحو مليار قدم مكعب من الغاز يومياً، ويقدر احتياطي الغاز في الحقل بين "11 و20" تريليون قدم مكعب، ونحو (310) ملايين برميل من النفط (الطائي، 2013: 124). ومن المتوقع أن يستمر إنتاجه لمدة خمسين عاماً، ويمثل الحقل مستقبل أمن الطاقة في الكويت؛ ذلك أن الحكومة الكويتية تخطط للاستثمار في تشغيل محطات الكهرباء وتنفيذ مشاريع الطاقة والتنمية المستدامة واحتياجات المشاريع البتروكيماوية (منظار للدراسات، 2021).

شكل 1

الحدود البحرية للكويت والسعودية

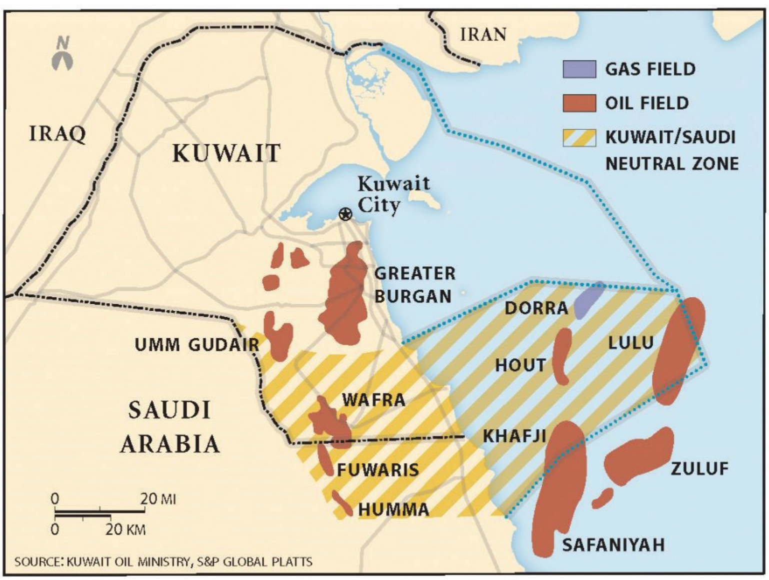

المصدر: وزارة النفط الكويتية.

لكن بسبب الخلافات الحدودية تعطّل إنتاج الحقل منذ أكثر من نصف قرن، وفي مارس 2022 وقّعت الكويت والسعودية اتفاقية تطوير حقل الدرة بقدرة إنتاج تصل إلى

مليار قدم مكعب من الغاز و(84) ألف برميل من المكثفات يومياً (الجزيرة، السعودية والكويت...، 2022).

وبدأت الأزمة بين الكويت وإيران منذ مطلع الستينيات، حين منحت إيران حق التنقيب عن الموارد النفطية والغازية في حقل الدرة للشركة البريطانية "British Petroleum"، فيما منحت الكويت الامتياز لشركة "Royal Dutch Shell" المتعددة الجنسية، وتقاطع عمل الشركتين في جزءٍ معينٍ من الحقل (بني هميم، 2017: 3)؛ فاحتجّت الكويت على تنقيب إيران عن الغاز في الحقل الكويتي، قبل الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بينهما، لاسيما أن الحقل النفطي يقع ضمن السيادة الكويتية- السعودية المشتركة.

وتعتبر جُزر الخليج الواقعة بين الكويت وإيران من عوامل الخلاف التي تحول دون ترسيم الحدود البحرية وحدود الجرف القاري بين الطرفين؛ إذ تُطالب الكويت منذ استقلالها في عام 1961، الجانب الإيراني بإعطاء "جزيرة فيلكا"[1] الكويتية صفة "الأثر الكامل"، وهي لا تبعد عن الساحل الكويتي سوى تسعة أميال بحرية، وتعتبر الكويت أن هذه الجزيرة تقع ضمن عرض البحر الإقليمي للكويت الذي يمتد لمسافة (12) ميلاً بحرياً؛ ومن ثم، فهي جزء من أراضيها -بحسب الرواية الرسمية- ولا بد أن تستخدم لغايات قياس حدود الجرف القاري، وبالمقابل تطالب إيران بإعطاء الأثر الكامل لجزيرة خرج الإيرانية، على الرغم من أنها تبعد أكثر من (17) ميلاً بحرياً عن الساحل الإيراني (السعدون، 2006: 16)، وهذا يعني - في رأي الكويت- أنها خارج عرض البحر الإقليمي الإيراني.

وترى الكويت أن اتفاقيات تحديد الجرف القاري التي عُقدت بين إيران ودول الخليج، أُهملت فيها الجزر البعيدة عند ترسيم الحدود؛ لذلك فهي تُطالب إيران بعدم إدراج الجُزر عند تحديد الجرف القاري، بل باعتماد مبدأ خط الوسط كقاعدة لترسيم الحدود بينهما (السويدي، 1983: 174). فيما تعتقد إيران أن الجُزر بين البلدين استثناءٌ فرضه ظرفٌ محددٌ، وتُفضّل ترسيم الجرف القاري مع الكويت بإعطاء جزيرة خرج الإيرانية صفة الأثر الكامل، على الرغم من أن اتفاقيات قانون البحار والجرف القاري، وكذلك اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية في منطقة الخليج، اعتمدت خط الوسط أساساً لترسيم الجرف القاري بين الدول المتقابلة، وخط تساوي البعد بين الدول

(1) تقع الجزيرة في الجزء الشمالي من مدخل خليج الكويت، وتبلغ مساحتها 26 ميلاً.

المتجاورة (الطائي، 2013: 126)، وإيران مقابلة في حدودها البحرية مع الكويت ودول الخليج الأخرى.

والمتتبّع للعلاقات الكويتية-الإيرانية، يلاحظ ارتباط ملف الحدود بين الطرفين بالبيئة السياسية والتطورات الإقليمية والخلافات الخليجية الإيرانية عموماً، وليس بحكم العلاقة بين البلدين أو طبيعتها، بدليل أن موضوع الجرف القاري بين البلدين، لم يُطرح للنقاش والخلاف خلال الفترة الممتدة بين عامي "1967-2000" (عبد الشافي، 2012)، ولكن بمجرد إعلان إيران عن نيتها توقيع اتفاق مع شركات نفط أجنبية لاستخراج الغاز الطبيعي من حقل الدرة في يونيو 2000، صعّدت إيران الموقف وزاد التوتر بينها وبين الكويت بشأن حقل الدرة.

ثانياً: ترسيم الجرف القاري بين الكويت والسعودية

بعد أن أعلنت إيران عام 2000م، نيتها الاستثمار في حقل الدرة النفطي المشترك في منطقة الجرف القاري الحدودية بين الدول الثلاث (الكويت والسعودية وإيران) وقبل ترسيم الحدود البحرية بينها، طالبت الكويت حكومة إيران بضرورة مناقشة الأمر بجديّة بين الطرفين لحماية حقوقها في حقل الدرة (الطائي، 2013: 125).

لكن الإعلان الإيراني حرّك مفاوضات ترسيم الحدود البحرية؛ المجمّدة منذ عقود طويلة، بين الكويت والسعودية؛ ومن ثم، قامت الأخيرة بالتفاوض "المكوكي" مع الكويت، وخلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز -الملك لاحقاً- إلى الكويت جرى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية النهائية بين البلدين في يوليو 2000، بناءً على اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة بينهما في عام 1965، واتفاقية الحد المنصف للمنطقة المحايدة بين البلدين في عام 1969 (كرم، 2003: 27).

وبموجب اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة البحرية عام 1965، اتفق البلدان على أن تحصل الكويت على الجزء الشمالي من المنطقة، والسعودية على الجزء الجنوبي، واتفقا على تقاسم الملكية بينهما، وبما أن حقل الدرة يقع ضمن المنطقة المغمورة في الجانب الشمالي التابعة للكويت، وهي محاذية للمنطقة الجنوبية المقسومة مع السعودية، فقد اتفق البلدان في عام 2000 على الملكية المشتركة للثروات الطبيعية والموارد الكائنة في منطقة حقل الدرة (عثمان، 2012).

لقد كان الاتفاق في صالح الكويت بشكل رئيس، بعد تحديد خط الوسط بينها وبين إيران؛ ذلك أن الاتفاقية اعتبرت جزر "فيلكا" الكويتية هي خط الأساس الذي

يبدأ منه قياس بداية المياه الإقليمية للكويت، وهذا منحها ميزة الحفاظ على حقوقها وثرواتها في منطقة الجرف القاري عند التفاوض مع إيران (كرم، 2003: 30).

وقد اتفق الطرفان، بموجب الاتفاقية، أن يشكلا وفداً مشتركاً خلال التفاوض على ترسيم الجزء الشرقي من حدود منطقة الجرف القاري؛ بمعنى أن تشارك السعودية بوفد الكويت المفاوض مع إيران على تحديد الجرف القاري بينهما. كما وقّعت السعودية والكويت في عام 2019 ملحقاً إضافياً بهدف توضيح بعض التفسيرات الخاصة باتفاقية الحدود البحرية الموقعّة بينهما عام 2000 (الخليج الجديد، رغم خصوصية...، 2022).

وفي مارس 2022 توصّل البلدان إلى توقيع اتفاق آخر بشأن تطوير حقل الدرة، وسط اعتراض إيران على كل الاتفاقيات التي وقّعت بين السعودية والكويت خلال العقدين الماضيين؛ بحجة أنها غير قانونية.

وتقدّر تكلفة عملية تطوير الحقل بين الجانبين بنحو (7) مليارات دولار، وعلى الرغم من عدم تحديد جدول زمني لخطة العمل، فمن المتوقع أن يبدأ إنتاج الحقل في عام 2027، خاصة في ظل أزمة الطاقة العالمية اليوم (الخليج الجديد، 2022).

ثالثاً: تطورات الأزمة .. عقدان من "المماطلة"

ترجمت إيران نواياها لأفعال على أرض الواقع؛ فبعد الإعلان عن نيتها البحث في حقل الدرة النفطي، بدأت المنصة الإيرانية في فبراير 2000 بأعمال التنقيب والحفر في حقل الدرة البحري ولمدة ثلاثة شهور، لكنها توقفت وغادرت حدود الجرف القاري بعد ازدياد التوتر والخلاف بينها وبين الكويت والسعودية، إثر انتقاد الكويت ودول الخليج لاعتداء إيران على حدود الكويت البحرية (عبد الشافي، 2012).

وأعلنت حكومة إيران؛ في حينه؛ أنه "ليس لديها نية لخلق خلاف نفطي أو توتر مع دول الجوار"، كما دعت الكويت إلى إجراء مباحثات مشتركة لترسيم الحدود البحرية، وعلى إثر ذلك زار وفد برلماني كويتي إيران في يوليو2002، وجرى لقاء مع الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي"، ووعد الوفد الكويتي بدراسة موضوع الجرف القاري وحقل الدرة بين البلدين في أقرب فرصة (الطائي، 2013: 126).

وفي مطلع 2003، وخلال زيارة وزير الخارجية الكويتي الأسبق "صباح الأحمد" لطهران، اتفق على تشكيل لجنة مشتركة لتحديد الجرف القاري بين الطرفين، لكن

دون تقدّم يُذكر (كشك، 2003: 94)، وعلى إثر ذلك هدّدت الكويت؛ في نوفمبر 2003؛ بنقل ملف الخلاف الحدودي إلى محكمة العدل الدولية، إذا ما فشلت المفاوضات بين البلدين (عبد الشافي، 2012).

وفي عهد الرئيس الإيراني الإصلاحي الأسبق "محمد خاتمي"، خلال السنوات (1997-2005) أجرى الجانبان سلسلة مفاوضات وسط تصريحات إيرانية ووعود متكرّرة بحل الخلاف الحدودي مع الكويت، دون خطوات ملموسة.

وعاد التأكيد الإيراني مرة أخرى على حل المسألة بالتفاوض بين البلدين في عام 2007، خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني الأسبق "منوشهر متكي" إلى الكويت؛ حيث أجرى مباحثات رسمية أدلى خلالها بتصريحات صحفية تؤكد أن موضوع حقل الدرة قيد الدراسة الفنية من جانب خبراء مختصين من البلدين (الطائي، 2013: 127).

وعلى إثر مشاركة الرئيس الإيراني "محمود نجادي" في قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2007، والإعلان عن انفراجة في العلاقات بين ضفتي الخليج (عيسى، 2008) زار رئيس الوزراء الكويتي الأسبق "ناصر محمد الصباح" طهران في نهاية نوفمبر 2009، والتقى نائب رئيس الجمهورية الأسبق "محمد رضا رحيمي"، وجرى نقاش مستفيض حول الجرف القاري وترسيم الحدود البحرية بين الجانبين (القبس، 2009: 2) لكن الوفد الكويتي تلمّس لغة "مماطلة متعمّدة" من حكومة طهران التي طالبت بترحيل ملف الحدود إلى اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بينهما لمناقشة الجوانب الفنية من المختصين؛ وهذا ما دفع وزير خارجية الكويت "محمد الصباح" للإعراب عن انزعاج بلاده من "مماطلة" إيران في حل ملف الجرف القاري وحقل الدرة؛ إذ قال في حوار صحفي في يناير 2010:

هذه شوكة في خاصرة العلاقات الكويتية الإيرانية، وهذه الشوكة بحاجة للنزع... نحن في منطقة مثلثة تجمع كلاً من الكويت والسعودية وإيران، وقد اقترحنا على الإخوة في إيران عقد مفاوضات ثلاثية لتحديد الجرف القاري.. نتمنى على إيران أن توافق على عقد مفاوضات في أقرب فرصة"، وأكد أنه في حال أُغلقت الأبواب "سنذهب إلى المحكمة الدولية وسنقبل بنتائجها" (الطائي، 2013: 128).

وقد ردّت طهران على هذه التصريحات عبر سفيرها في الكويت "علي جنّتي" في فبراير 2010م، الذي أكد "أن أزمة الجرف القاري مع الكويت ليست شوكة في خاصرة

العلاقات بين البلدين"، وشدّد على أن المحادثات الثنائية مستمرة بين الطرفين لترسيم الحدود البحرية في أقرب وقت ممكن (الجريدة، السفير جنتي...، 2010).

وفي مارس 2010، أكدت شركة النفط البحرية الإيرانية أن إيران اقترحت على الكويت إجراء تطوير واستثمار مشترك بين البلدين لحقل الدرة، وهو الأمر الذي استغربته الحكومة الكويتية؛ إذ عبّرت "شركة النفط الكويتية" أن حقل الدرة حقل كويتي سعودي بالأساس، ولا يمكن تطوير الحقل بشراكة مع إيران ما لم يرسّم الجرف القاري بين البلدين (الحنتولي، حقل نفطي...، 2010).

فيما أعلن وزير خارجية الكويت الأسبق "محمد الصباح"، في أكتوبر 2011 أن الدول الثلاث (الكويت والسعودية وإيران) اتفقت على عقد اجتماع قريب لحل مشكلة الحدود البحرية، وأضاف "إنه أمر فني بشكل عام ولكن نحتاج إلى قرار سياسي من إيران والسعودية والكويت"(الشروق، اجتماع ثلاثي...، 2011).

وذكر تقرير نشرته مجموعة "Petroleum Argus" في أكتوبر 2011؛ المتخصصة في تقييم الأسعار ودراسات الصناعة والطاقة، أن الشركة الكويتية السعودية المشتركة في حقل الدرة بدأت أعمال الحفر والتنقيب في المنطقة المحايدة من الحقل؛ وهو ما دفع المتحدث باسم لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني "عماد حسيني" إلى اتهام دول الجوار بسرقة حصة إيران من حقول النفط والغاز المشتركة، وذكر أن "السعودية والكويت تستغلان بطريق غير قانونية حقل "أراش" المشترك في شمال الخليج"(عبد الشافي، 2012).

وانطلقت بعد ذلك عاصفة التصريحات المتبادلة التي عزّزت عدم الثقة بين الجانبين وزادت من هوة الخلاف بين إيران والكويت، حتى صرّح "محمود زراكيشان" رئيس شركة نفط الجرف القاري الإيرانية في يناير 2012 أنّه:

إذا رُفضت دبلوماسية إيران فسنمضي قدماً في جهودنا لتطوير حقل أراش البحري للغاز من جانب واحد، كما فعلنا في حقل هنجام الذي تتقاسمه إيران مع سلطنة عُمان..إيران أطلقت بالفعل عملياتها للتطوير والإنتاج في حقل أراش ولا تتباطأ ترقباً لرد فعل من الكويت (عبد الشافي، 2012).

ولم يتأخّر الرد الكويتي كثيراً؛ إذ استدعت وزارة الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية في الكويت وسلّمته مذكرة احتجاج أكدت خلالها أن منطقة النزاع بين البلدين هي محل مفاوضات ولا يجوز لأي طرف القيام بعمل منفرد قبل ترسيم الجرف القاري بين البلدين بشكل نهائي (بني هميم، 2017: 3).

وفي عام 2015، طرحت طهران مناقصة لتطوير الحقول النفطية في الحدود البحرية الإقليمية، ومنها حقل الدرة، في خطوة أعادت الأزمة بين البلدين من جديد، واعتبرت الكويت السلوك الإيراني متناقضاً مع الوعود والمفاوضات الطويلة التي عقدت لسنوات بين الطرفين، فاستدعت وزارة الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية في الكويت وأبلغته احتجاج بلادها على الخطوة الإيرانية الأحادية الجانب، ودعت طهران إلى استكمال مسار التفاوض تجاه حدود حقل الدرة، موضوع النزاع (كشك، 2016: 13).

ولم تفلح كل التصريحات والمفاوضات بين الجانبين منذ عام 2001 في عقد اتفاق أو شبه اتفاق يُنهي الخلاف بشأن حقل الدرة، حتى عادت الأزمة لواجهة الأحداث في عام 2022، وذلك بعد إعلان الكويت والسعودية في 21 مارس الماضي عن توقيع اتفاق جديد بينهما لتطوير حقل الدرة للغاز الطبيعي، الذي يأتي استكمالاً للاتفاق الموقّع بينهما عام 2019.

وذكر بيان صادر عن وزارة النفط الكويتية أن "عمليات الخفجي المشتركة، هي مشروع مشترك بين شركة أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج، ستتفق على اختيار استشاري لإجراء الدراسات الهندسية اللازمة لتطوير الحقل" (TRT، أزمة حقل الدرة..، 2022).

في المقابل، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية معارضتها للخطوة الكويتية-السعودية، واعتبرتها غير قانونية واعتداء على حقوق إيران في حقل الدرة، وذكر بيان الخارجية الإيرانية أن "حقل أراش/الدرة للغاز هو حقل مشترك بين إيران والكويت والسعودية.. وهناك أجزاء منه في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت.. وتحتفظ الجمهورية الإسلامية لنفسها بالحق في استغلال حقل الغاز" (الجزيرة، السعودية والكويت..، 2022).

وأبدت إيران استعدادها للتفاوض، مرة أخرى، بين الدول الثلاث للتفاهم بشأن الاستثمار في حقل الدرة، والتفاوض مع الكويت بشأن ترسيم الجرف القاري والحدود البحرية بين البلدين، فيما أعلن وزير النفط الإيراني "جواد أوجي"، بعد ذلك، أن إيران ستكمل بحثها الميداني تمهيداً لبدء تركيب منصات حفر (2022، TRT).

رفضت الكويت التصريحات الإيرانية، وقال وزير الخارجية الكويتي "أحمد الصباح": "إيران ليست طرفاً في حقل الدرة؛ فهو حقل كويتي سعودي خالص"، وأكّد أن حقوق استغلال حقل الدرة واستثماره تعود إلى الكويت والسعودية حصراً، بموجب

الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، وبما ينسجم مع القانون الدولي وقواعد ترسيم الحدود البحرية (كونا، وزير الخارجية...، 2022).

ودعت السعودية والكويت إيران إلى التفاوض حول حقل الدرة النفطي المشترك بينها، وقالت وزارة خارجية السعودية في بيان صدر عنها بتاريخ 2022/4/13: "إن المملكة ودولة الكويت تؤكدان حقهما في استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة، واستمرار العمل لإنفاذ ما تم الاتفاق عليه بموجب المحضر الموقع بينهما بتاريخ 21 مارس 2022" (الجزيرة، السعودية والكويت...، 2022).

وأضاف بيان الخارجية السعودية أن السعودية والكويت تجددان "كطرف تفاوضي واحد" دعوتهما الحكومة الإيرانية لعقد مفاوضات تعيين الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة"، وأضاف البيان "إن الطرفين سبق أن دعوا إيران إلى التفاوض أكثر من مرة، ولم تلبّ إيران تلك الدعوات".

لقد استخدمت الكويت كل ما تملك من وسائل دبلوماسية وأدوات ضغط تجاه إيران لمحاولة حل خلاف ترسيم الحدود البحرية بشكل ودي ووفق قواعد القانون الدولي، ويبدو أكثر أن السياسة الإيرانية تجاه ملف الحدود تدور في حلقة مفرغة، بشكل مؤسسي وممنهج؛ إذ تعاقب رؤساء دول ورؤساء وزراء في إيران منذ عقود، وعقدت عشرات اللقاءات واللجان الفنية، دون حصول تقدّمٍ يُذكر؛ ما يشير إلى غياب الإرادة السياسية لدى طهران لحسم خلاف الحدود.

المبحث الثالث

مستقبل ترسيم الجرف القاري وحل أزمة حقل الدرة

إن أزمة ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري، وما يتبعها في حقل الدرة النفطي، بين الكويت وإيران، تبدو في ظاهرها خلافاً حدودياً بغطاءٍ قانوني صرف، يمكن تجاوزها بتطبيق نصوص قانون البحار، لكن المسألة برمّتها، وفي ضوء ما استعرضته الباحثة من تطورات وتفاصيل، تتعلّق بالأبعاد السياسية وتباين المصالح الاقتصادية والملفات الشائكة بين دول الخليج وإيران.

المطلب الأول: حقل الدرّة بين الأبعاد السياسية والأطماع الاقتصادية

لقد مارست إيران، عبر عقود طويلة، سياسة القوة، أو التهديد بها؛ لترسيم حدودها البحرية مع دول الجوار، كما فعلت باحتلال الجزر الإماراتية 1971، وأطماعها

في البحرين، وكذلك في حقل "هنجام" المشترك مع سلطنة عُمان؛ إذ قامت باستغلاله بالقوة، قبل ترسيم الحدود البحرية بينهما عام 2016، كما هدّدت رسمياً، أكثر من مرة، باستغلال حقل الدرة من جانب واحد، كما حدث مع سلطنة عُمان (عبد الشافي، 2012) وكذلك حقل "سروش"[(1)] المشترك مع الكويت، الذي تستغله إيران منذ عام 1960 دون اعتراض من الكويت (الراي،إيران تنصّلت..، 2015).

لقد انتهجت إيران، على الأقل منذ عقدين، أسلوب المماطلة في حسم ملف ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري وحقل الدرة مع الكويت، واعتمدت على مبدأ "التسويف" وترحيل موضوع حقل الدرة إلى اللجان الفنّية المشتركة؛ بهدف كسب أطول وقت ممكن يفسح المجال أمامها لفرض الأمر الواقع على الجانب الكويتي، والحصول على أكبر قدرٍ ممكنٍ من المكاسب الاقتصادية من الحقل، وتفويت الفرصة على الكويت والسعودية فيٍ الاستثمار في حقل الغاز أو الاستفادة من الثروات الهائلة فيه.

وتدرك إيران جيداً أن وضع عراقيل أمام ترسيم الحدود مع الكويت، سوف يسهم في تأجيل استخراج "كنز" ثروات الغاز والنفط من حقل الدرة، الذي تقدر احتياطيات الغاز فيه بأكثر من (11 تريليون) قدم مكعب، وهدف الإستراتيجية الإيرانية من ذلك، هو منع دول الخليج من منافستها في إنتاج الغاز أو الحصول على مراكز قوة اقتصادية.

إن حصّة إيران من حقل الدرة، واحتياطي الغاز والنفط، لا تتجاوز الـ(5%)، وقد قامت عام 2000 بعمليات تنقيب في الحقل لمعرفة جدوى إنتاج الغاز والنفط، ووجدت المخزون ضئيلاً (عبد الشافي، 2020)؛ ما يعني أنه لا جدوى اقتصادية قد تجنيها من حصتها المحدودة جداً في حقل الدرة، خاصة أن ما ينتجه حقل الغاز المشترك مع قطر "حقل الشمال" -مثلاً- أكثر قيمة اقتصادية من إنتاج حقل الدرة بكثير، فهو أحد أكبر حقول الغاز في العالم (الجزيرة، تعرّف على حقل ...، 2017) كما تستغل حقل "سروش"؛ الغني بالغاز؛ المشترك مع الكويت.

أما بالنسبة للكويت؛ فتكمن ثروات حقل الدرة في الجزء الغربي الحدودي بينها وبين السعودية حصراً، ويُشكّل الحقل لها أهمية إستراتيجية كبرى، ويمثل جزءاً من الأمن الوطني الكويتي ومستقبل موارد الطاقة للبلاد والأجيال القادمة، وهناك طلب متزايد في الكويت على الغاز لتشغيل محطات الكهرباء وتنفيذ مشاريع الطاقة

(1) حقل إيراني كويتي مشترك منذ اكتشافه في عام 1960، يقع في شمال الخليج العربي، واستغلت إيران الحقل منذ عقود دون اعتراض الكويت.

والبتروكيماويات ومشاريع التنمية المستدامة وليس لديها احتياطيات كافية من الغاز؛ لذلك تدرك الكويت قيمة حقل الدرة وأهميته، ويتوقع أن يتجاوز إنتاجه اليوم مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، واحتياطيات ضخمة من النفط والغاز.

لذلك نعتقد أن إيران لا تطمح أن تحقّق فائدة ترجى من حقل الدرة في المستقبل القريب، لكنها تُخفي خلف سياستها تجاه مسألة أزمة حقل الدرة، أبعاداً سياسية ومصالح اقتصادية إقليمية، منها المقايضة على تفاصيل أخرى بالحدود مع الكويت، وكذلك حرمان دول الخليج من الحصول على عناصر قوة تُسهم في زيادة قدرتها على التنافس السياسي والاقتصادي ومكانتها في أسواق الغاز والنفط، وتوازن القوى، ولا سيما بين السعودية وإيران تحديداً.

لقد تزامنت أزمة الحدود البحرية وحقل الدرة، مع تصاعد مستوى التوتر بين أغلب دول الخليج العربية وإيران؛ إثر سلسلة من الملفات الخلافية الشائكة بالمنطقة، أهمها الملف النووي الإيراني، الذي يشكّل خطراً على أمن دول الخليج، وحرب السعودية والإمارات مع جماعة "الحوثيين" في اليمن؛ المدعومة من إيران.

وتزامن الخلاف، كذلك، مع أزمة الطاقة العالمية؛ إثر الحرب الروسية الأوكرانية 2022، وحاجة الدول النفطية إلى استغلال الظروف العالمية لزيادة إنتاجها من النفط والغاز، وبحث إيران عن التحّكم بمصادر الطاقة في الخليج، ومنع الكويت والسعودية من الاستفادة من مخزون الحقل الذي يمثّل "كنزاً" من الغاز، في ظل الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة في العالم.

وعندما تنتهج إيران سياسة "المماطلة" وترحيل ملف ترسيم الحدود مع الكويت من حين إلى آخر، واستخدام أسلوب "النفس الطويل" في مفاوضات شاقة ومرهقة منذ أكثر من نصف قرن، فإنها تضع العراقيل السياسيّة أمام خط المصالح الاقتصادية المشتركة مع الكويت والسعودية، لاستغلال قضية ترسيم الجرف القاري؛ كأداة ضغط على البلدين لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية في مواقع أخرى، أو الحصول على تنازلات في قضايا جيوسياسية.

المطلب الثاني: طرق ترسيم الحدود البحرية وسيناريوهات حل الأزمة

ترتبط أزمة حقل الدرة بملف ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري بين إيران والكويت، والقضية تسير في مسارين، أحدهما سياسي يخضع لطبيعة العلاقات

بيـن البلديـن ومجراهـا، والآخـر مسـارٌ قانونـي ينظّـم طـرق تسـوية المنازعـات الحدوديـة البحريـة، فـي حـال فشـل الجانـب الدبلوماسـي.

على الصعيد السياسـي، أجرى البلدان سلسـلة مفاوضات ثنائية لسـنوات طويلة، لم تُسـفر عـن نتائـج تُذكـر، وفـي ديسـمبر 2003 أعلنـت إيـران رفضها تحويل ملـف الخلاف حـول ترسـيم الحـدود مـع الكويـت إلـى التحكيـم الدولي، وذلك بعـد إعلان الكويت بشـكل رسـمي نيتهـا عـرض الخـلاف علـى هيئـة تحكيـم دوليـة في حال فشـلت المفاوضـات بين البلديـن (الجزيـرة، إيران ترفـض..، 2003).

كمـا طالبـت الكويـت، خـلال أزمـة التصريحات بيـن الجانبين عام 2015، بوسـاطة دوليـة لحلّ خـلاف الحـدود، وذلـك احتجاجـاً علـى إعـلان إيـران بـدء التنقيـب فـي حقـل الـدرة آنـذاك (عبّـود،2015)؛ مـا دفـع إيران إلى وقـف إجراءاتها فوراً، وهـذا دليلٌ على أن إيـران ضـد تدويـل القضيـة؛ لانتهاكها مبـادئ تسـوية المنازعـات الحدودية.

أمـا علـى الصعيـد القانونـي؛ فقـد نظّمـت نصـوص اتفاقيـات جنيـف لعـام 1958 ونصـوص المـواد (76–81) مـن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982، حقوق الدول السـاحلية فـي الجـرف القـاري؛ بحيـث تمارس الدول سـيادتها على الجرف القاري لغايات اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة واسـتخدامها بالشـكل الـذي تـراه مناسـباً مـن حيـث الحفـر والبنـاء واسـتخراج المعادن..إلخ، ويحق للدولة السـاحلية المتقابلة أو المجاورة اسـتغلال الجرف القـاري الخـاص بهـا بعـد موافقـة الدول الأخـرى (فـؤاد، 2015، 95).

إن كل الخطـوات التـي كانـت تقـوم بها إيـران؛ أو تهدد بالقيام بها؛ بخصوص اسـتغلال مـوارد حقـل الـدرة، تعتبـر غيـر قانونيـة بموجـب أحـكام القانـون الدولـي؛ فلا يجـوز أن تقوم باسـتغلال المـوارد الطبيعيـة أو عمليـات البنـاء والحفر والاسـتخراج في الحقـل دون موافقة الكويـت والسـعودية، بموجـب نصـوص قانـون البحـار؛ حيـث يملـك البلـدان –حصـراً– حقوق الاسـتفادة مـن حقـل الـدرة فـي الجانبيـن الجنوبي والغربي، أما الجانب الشـمالي المشـترك مـع إيـران؛ فيبقى معلقاً لحين ترسـيم الحدود البحرية بيـن الكويت وإيران (الهاني، 2022).

لقـد وضعـت اتفاقيـة جنيـف للجـرف القـاري 1958 (المـادة 6)، ثـم اتفاقيـة 1982 لقانـون البحـار (المـادة 82)، جملـة النصـوص القانونيـة الكفيلـة بتجنـب الخلافـات بيـن الـدول السـاحلية؛ بحيـث يجري تعيين حدود الجرف القـاري بين دولتين أو أكثر، متجاورة أو متقابلـة فـي السـواحل، مـن خـلال اعتمـاد خط الوسـط أو مبدأ الأبعاد المتسـاوية عن أقـرب نقـاط خطـوط الأسـاس، التـي منهـا يجري قيـاس عرض البحـر الإقليمـي للدول.

وإذا لم تصل الدول إلى اتفاق حول حدود تعيين الجرف القاري وفق المبادئ المشار إليها آنفاً، يمكن للدول اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو اتخاذ أي إجراء آخر لتسوية النزاع بينها.

ولقد دعت جميع المواثيق والقوانين الدولية أطراف النزاع إلى حل خلافاتها الحدودية بالوسائل السلميّة والقانونيّة، ومحكمة العدل الدولية لها سوابق كثيرة في حل خلافات الحدود البحرية بين الدول، والأمر في حاجة إلى توافق الكويت وإيران على نقل ملف ترسيم الحدود البحرية إلى القضاء الدولي.

وقد دعت منظمة الدول المصدّرة للنفط (الأوبك) الدول الأعضاء لاعتماد التحكيم وسيلة لتسوية المنازعات المتعلقة بحقول النفط والغاز (عبد الشافي، 2012)، وهو مسار مقبول لحل أزمة حقل الدرة بين البلدين.

وتعتقد الباحثة، ضمن منهج تقنية السيناريو، أن هناك ثلاثة سيناريوهات متوقعة لمستقبل الأزمة، وهي:

أولاً - السيناريو التفاؤلي

يتوقع أن تجرى مفاوضات جادة بين الكويت وإيران لحل الأزمة قريباً؛ إذ تُبدي التصريحات المشتركة بين الجانبين، بعد كل أزمة تثور بينهما حول حقل الدرة، نوعاً من المرونة السياسية والموازنة الاقتصادية، على الرغم من تصعيد الموقف؛ فبعد اعتراض إيران الأخير على توقيع اتفاق جديد لتطوير حقل الدرة بين الكويت والسعودية في مارس 2022، جدّدت السعودية والكويت دعوتهما الجانب الإيراني إلى عقد مفاوضات جادة لترسيم الجرف القاري وحل أزمة حقل الدرة (الجزيرة، السعودية والكويت.., 2022).

وفيما رحّبت إيران بدعوة الكويت والسعودية ودعتهما إلى التعاون والتفاوض من جديد، أعلنت أن سياستها بهذا الشأن تتمثل في "الشراكة وليس المواجهة" (الهاني، 2022)، لكن هذه المرة، نتوقع أن يجري التفاوض على ترسيم الجرف القاري وفق قانون البحار وبشكل ودي، وبحكم العلاقات الحسنة بين الكويت وإيران، من المتوقع إجراء تفاهم مشترك أو البحث عن معادلة سياسية مقنعة لإيران.

ثانياً: السيناريو التشاؤمي

من المتوقّع أن تستمر إيران في سياسة المماطلة في خلافها الحدودي مع الكويت، كما ستحاول فرض إرادتها على دول الجوار وعرقلة تنفيذ الاتفاقيات الخاصة

بين الكويت والسعودية لاستغلال موارد حقل الدرة، وفي ضوء صعوبة حل الخلاف من خلال التفاوض والطرق الدبلوماسية، فلا مناص أمام الكويت سوى اللجوء إلى القضاء من خلال التحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية، كما جرى في قضية الخلاف الحدودي البحري بين قطر والبحرين، التي حسمتها محكمة العدل الدولية عام 2001.

ومن مبادئ حل النزاعات الحدودية البحرية بين الدول، حُسن الجوار وتوازن مصالح الدول وعدم الإضرار بالغير، وحقل الدرة حقل غازي ونفطي، يقع في حدود مشتركة؛ ومن ثم، لا يمكن لإيران، في المستقبل القريب، حسم خلاف حقل الدرة أو استغلاله بشكل منفرد أو مشترك مع الكويت قبل ترسيم حدود الجرف القاري نهائياً معها.

ونتصوّر أن تتمسّك الكويت، ضمن هذا السيناريو، بمطالبها بشأن إعطاء الأثر الكامل لجزيرة "فيلكا" أسوة بالجانب الإيراني، وفق معايير احتساب الجزر في قانون البحار، وكذلك لن تتنازل الكويت، خلال التفاوض مع إيران حول حقل الدرة، عن وفد تفاوضي مشترك مع السعودية، فيما ستصرّ إيران على مفاوضات منفردة مع الكويت، كما فعلت في مفاوضاتها مع دول الجوار.

ثالثاً - السيناريو الاتجاهي

وتتوقع الباحثة أن تراوح الأزمة في مكانها لسنوات قليلة، إذا لم تتغير الظروف الراهنة؛ فإيران ترغب في ترسيم الحدود والجرف القاري مع الكويت بعيداً عن تطبيق قانون البحار وقواعد تسوية المنازعات البحرية، وذلك باعتماد جزيرة "خرج" الإيرانية صفة الأثر الكامل مع الحدود البرية الكويتية، كما جرى في ترسيم الحدود البحرية مع السعودية، وهذا أمر ترفضه الكويت جملةً وتفصيلاً.

وضمن السيناريو نفسه، تتوقّع الباحثة أن تبدأ الكويت والسعودية بتنفيذ مشروع تطوير واستغلال موارد حقل الدرة في الجزء الجنوبي الغربي المشترك بينهما قريباً، لإنتاج الغاز الطبيعي في غضون سنوات قليلة، ولن تعلّق الدولتان استغلال موارد الحقل الغازي بمسار خط التفاوض المفتوح مع إيران حول ترسيم حدود الجانب الشمالي المشترك بينها وبين الكويت.

ومن المتوقّع أن تسعى إيران إلى مقايضة الاستثمار في حقل الدرة بالخلافات الحدودية الأخرى مع الكويت والسعودية؛ إذ تمتاز السياسة الإيرانية باتباع إستراتيجية "النفس الطويل"، وهي قادرة على تبويب أزماتها وترك الباب موارباً لأية حلول تصب

فـي مصلحتهـا فـي المسـتقبل؛ لذلـك لـن تسـتعجل فـي حسـم أزمة حقـل الدرة أو ترسـيم الجرف القاري، وسـيبقى السـيناريو الاتجاهي هو الأرجح، قبل أن تضمن إيران الحصول على مكاسب مُرضية أو تعويضٍ مناسب.

الخلاصة

تناولـت الدراسـة موضـوع خلافـات الحدود البحريـة بين الكويت وإيـران، خاصة ما يتعلـق بأزمـة الجـرف القـاري وحقـل الـدرة، وبيّنت الدراسـة مدى عمق مسـألة الخلافات الحدوديـة بيـن دول الخليـج وإيـران وأثرهـا علـى العلاقـات بيـن الجانبيـن؛ فهـي علاقاتٌ شـديدةُ التفـاوتِ بحكم حساسـيّة تداخـل قضايـا وملفـات مختلفـة علـى خـط التنافـس والنـزاع، خاصـة المنازعـات الحدوديـة فـي ميـاه الخليج.

وتخضـع علاقـات الكويـت بإيـران -حكمـاً- لمـا تشـهده علاقـات دول الخليـج مـع طهـران، لكـنّ ملـف ترسـيم الحـدود البحريـة والجـرف القـاري زاد من وطـأة الخلاف بين البلديـن فـي العقديـن الماضييـن؛ بسـبب "مماطلة" إيران في حل المنازعـة الحدودية عبر التفـاوض والحـوار، ورفضهـا تسـوية أزمـة حقـل الدرة النفطـي من خلال وسـائل التحكيم الدولـي والوسـاطة، كمـا شـرّعت ذلـك اتفاقيـة جنيـف 1958 وقانون البحـار 1982.

وأظهـرت الدراسـة تشـدّد الموقـف الإيرانـي مـن موضوع حقـل الـدرة النفطي، على الرغـم مـن أن الحقـل مشـتركٌ بالكامـل بيـن الكويـت والسـعودية، وحصة إيران فـي المياه المغمـورة المشـتركة مـع الكويـت منخفضـة للغاية، وترفـض طهران إعطاء جزيـرة "فيلكا" الكويتيـة الأثـر الكامـل أسـوة بجزيـرة "خـرج" الإيرانيـة، وفق مبـدأ خط الأسـاس المعتمد فـي قانـون البحـار؛ ما زاد من تصلّب الموقف الكويتي الرافض لفكرة الاسـتثمار مع إيران فـي الحقـل قبـل اعترافها بحـدود الكويت وترسـيم الجرف القـاري بينهما.

وتوقّعت الدراسـة، ضمن ثلاثة سـيناريوهات، حل الأزمة بشـكل ودياً بين الطرفين، أو اسـتمرار الوضـع الراهـن علـى حالـه، أو تصعيـد الأزمة، مـع إمكانية لجـوء الكويت إلى محكمة العدل الدولية لحل الخلاف الحدودي، في حال اسـتمرّت إيران في تأجيل حسـم القضية، خاصة أن الكويت متضرّرةٌ من تأجيل اسـتثمار حقل الدرة، في ظل حاجتها إلى الغاز الطبيعي لتنفيذ مشـاريع الطاقة والتنمية المسـتقبلية.

ومـن المحتمـل أن تبـدأ الكويت والسـعودية بتنفيذ مشـروع تطوير حقـل الدرة لإنتاج الغـاز الطبيعـي فـي غضـون سـنوات قليلـة فـي الجـزء الجنوبـي الغربـي، إلى حين ترسـيم الحـدود البحريـة في الجزء الشـمالي مـن الحقل.

نتائج الدراسة

أولاً: عانت دول الخليج العربية من محاولات تسوية الحدود البرية والبحرية المشتركة وترسيمها مع إيران؛ فبعض قضايا الحدود وجدت طريقها إلى الحل بعد سنوات طويلة، وبعضها ما زال عالقاً إلى اليوم، كما هو حال الحدود البحرية بين الكويت وإيران.

ثانياً: تتمثّل مشكلة الحدود البحرية والجرف القاري بين الكويت والسعودية وإيران في نقطة الالتقاء المرتبطة بينها في "حقل الدرة" النفطي، الذي يقع الجزء الأكبر منه على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية، وبرز الخلاف لأول مرة عام 2000 عقب إعلان إيران نيتها التنقيب في حقل الدرة قبل ترسيم الحدود البحرية مع الكويت.

ثالثاً: تبدو أزمة حقل الدرة، في الظاهر خلافاً حدودياً بغطاء قانوني صرف يتعلق بترسيم الحدود البحرية بين الكويت وإيران؛ إذ تحاول الأخيرة حل الخلاف خارج قواعد قانون البحار، لكن القضية إجمالاً تتعلّق بالأبعاد السياسية وتباين المصالح الاقتصادية والخلافات الحسّاسة بين دول الخليج وإيران.

رابعاً: يحق للكويت، كدولة ساحلية مطلّة على مياه الخليج العربي، أن تمارس حقوقها في منطقة الجرف القاري وما تحت القاع حيث حقل الدرة، خاصة في الجانب الشمالي من الحقل، الذي يقع في حدود مياهها الإقليمية وفق معايير قانون البحار 1982.

خامساً: تستغل إيران قضية حقل الدرة، كأداة ضغط على الكويت والسعودية لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية في ملفات شائكة، وكذلك حرمان الكويت والسعودية من استغلال موارد الغاز والنفط في التنافس الإقليمي، والحصول على تنازلات في مواقع أخرى من الحدود.

سادساً: تزامن افتعال أزمة الحدود البحرية وحقل الدرة مطلع عام 2022 من جانب إيران، مع اندلاع أزمة الطاقة العالمية؛ إثر الحرب الروسية الأوكرانية، وبحث الدول النفطية عن زيادة مواردها من الغاز الطبيعي، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة، بعد الحصار الغربي على روسيا، التي تعتبر من أكبر المنتجين والمصدّرين للغاز في العالم.

سابعاً: ستظلُّ مسألة ترسيم الحدود البحرية وأزمة حقل الدرة رهينة الإرادة السياسية الجادة لإيران، أو موقف سياسي مفاجئ من جانب الكويت والسعودية، يعبّر عن إستراتيجية ضغط جديدة تفرض على طهران ترسيم الحدود وفق أحكام القانون الدولي.

ثامناً: يمكن للكويت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم أو الوساطة لتسوية النزاع بينها وبين إيران وفق القانون الدولي، خاصة بعد تعثّر الحلول الودية والسياسية.

التوصيات

1 – من الضروري أن تبحث الكويت والسعودية عن إستراتيجية مغايرة، تمثل خطوات استباقية وقانونية أو أوراق ضغط جديدة تُلزم إيران ترسيم حدود الجرف القاري وفق أحكام القانون الدولي، سواء عبر الوساطة الدولية أو التحكيم.

2 – عدم تنازل الكويت، في شتى الظروف، عن حقها في ترسيم حدود الجرف القاري مع إيران وفق معيار خط الأساس وإعطاء جزيرة "فيلكا" الأثر الكامل؛ كونها تقع ضمن حدود البحر الإقليمي الكويتي.

3 – دعوة الحكومة الإيرانية لإبداء حُسن النية وإنهاء ملف ترسيم الحدود البحرية وأزمة حقل الدرة مع الكويت، خاصة أن علاقاتهما جيدة جداً، وأي خطوة إيجابية من جانب إيران ستسهم في تلطيف الأجواء السياسية مع دول الخليج كافة.

4 – أهمية عرض قضية ترسيم الحدود البحرية بين الكويت وإيران أمام التحكيم الدولي، كما أوصت بذلك منظمة الأوبك الدول النفطية، بصفة التحكيم أفضل وسيلة لتسوية المنازعات الاقتصادية في وقت قصير وبإجراءاتٍ أكثر مرونة من المحاكم الدولية.

5 – أن تلزم الأمم المتحدة الدول اللجوء إلى التحكيم الدولي أو عرض المنازعات الحدودية على المحاكم المختصة؛ حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين، وعدم ترك المسألة لاجتهاد الدول ورغباتها، خاصة إذا ما كان أحد أطراف النزاع يستغل الجرف القاري ويعتدي على حدود الآخرين وحقوقهم، خلافاً للقانون الدولي.

6 – على الكويت والسعودية المضي قدماً في مشروع تطوير حقل الدرة النفطي، كما جرى في الاتفاق الأخير بينهما؛ للاستفادة من ثروات حقل الغاز وموارده في غضون السنوات القليلة المقبلة.

المراجع

أبو دقة، عبير. (2012). *مشكلة تحديد حدود المناطق البحرية الخاصة للولاية الوطنية: حالة الجرف القاري*. [رسالة ماجستير]، جامعة الشرق الأوسط.

أحمد، فريدة. (2021). إيران ودول الخليج: علاقات بين الصراع والتعاون، *مركز سوث 24 للأخبار والدراسات*، تاريخ النشر: 15 يونيو 2021، الرابط: https://cutt.us/K34C2

بن بختي، عبد الحكيم. (2020). الترتيبات الأمنية ومواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي، *مجلة الدراسات الإيرانية، 11* (4): 2020.

بن صميخ، علي. (2003). *مجلس التعاون الخليجي: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

بني هميم، محمد عبدالله. (2017). العلاقات الإيرانية-الكويتية بين الاستمرارية والتغيير، *المعهد الدولي للدراسات الإيرانية*، تاريخ النشر: 3 أغسطس 2017، الرابط: https://rasanah-iiis.org/?p=8588

الجريدة. (2010). السفير جنتي: "فوبيا إيران" في دول المنطقة غير مبررة، تاريخ النشر: 9 فبراير 2010، الرابط: https://cutt.us/CKKbw

جريدة الشروق. (2011). اجتماع ثلاثي بين إيران والسعودية والكويت لحل مشكلة ترسيم الحدود البحرية، تاريخ النشر: 11 أكتوبر 2011، الرابط: https://cutt.us/BoGhI

الجزيرة. (2003). إيران ترفض تحويل ملف حقل الدرة للتحكيم، تاريخ النشر: 12 فبراير 2003، الرابط: https://cutt.us/WrTMA

الجزيرة. (2017). تعرّف على حقل الشمال للغاز الأكبر في العالم، تاريخ النشر: 4 يونيو 2017، الرابط: https://cutt.us/epcTM

الجزيرة. (2022). السعودية والكويت تؤكدان أحقيتهما بحقل الدرة وتدعوان إيران للتفاوض، تاريخ النشر: 13 ابريل 2022، الرابط: https://cutt.us/Y1eFG

الحنتولي، عامر. (2010). حقل نفطي يحيي الخلاف بين الكويت وإيران مجدداً، إيلاف، تاريخ النشر: 12 مارس 2010، الرابط: https://cutt.us/muBCr

الخليج الجديد. (2022). رغم خصوصية علاقاتهما: تطورات حقل الدرة تنذر بمواجهة بين إيران والكويت، تاريخ النشر: 15 أبريل 2022، الرابط: https://cutt.us/hZ05J

سعادي، محمد. (2010). *سيادة الدولة على البحر في القانون الدولي*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

السعدون، محمد ثامر. (2006). *الحدود البحرية العراقية*. [رسالة ماجستير]، جامعة بغداد.

السويدي، محمد عبد العزيز. (1983). *الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية*. [رسالة ماجستير]، جامعة بغداد.

صحيفة الراي. (2015). *إيران تنصّلت وفرضت أمراً واقعاً في الدرّة*، تاريخ النشر: 25 آب 2015، الرابط: https://cutt.us/uMYNs

صحيفة القبس. (2009). رئيس الوزراء نقل رسالة من الأمير إلى القيادة الإيرانية، الكويت، 22 سبتمبر 2009.

صحيفة الوسط. (2017). *إيران والبحرين تناقشان ترسيم الحدود المشتركة في الخليج*، تاريخ النشر: 12 مايو 2017، الرابط: https://cutt.us/zWe9w

الطائي، تاج الدين. (2013). *إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي*. دمشق: دار أرسلان.

عامر، صلاح الدين. (2000). *القانون الدولي للبحار*. القاهرة: دار النهضة.

عبدالشافي، عصام. (2012). *الجرف القاري الكويتي - الإيراني: أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية*، صحيفة الوطن، تاريخ النشر: 4 مارس 2012، الرابط: https://cutt.us/GgbLV

عبّود، محمد. (2015). حقل الدرة الزيت الذي صبّته وزارة النفط الإيرانية على النار، *الخليج أونلاين*، تاريخ النشر: 25 أغسطس 2015، الرابط: https://cutt.us/I9wBw

العجمي، ظافر. (2008). إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري، *أمن الخليج العربي*، تاريخ النشر: 22 فبراير 2008، الرابط: https://cutt.us/kDZGk

العفيفي، مجدي. (2020). ترسيم الحدود إنجاز عظيم للسلطان قابوس. *عُمان اليوم*، تاريخ النشر: 5 فبراير 2020، الرابط: https://cutt.us/kQPNW

العقّاد، صلاح. (1985). استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 43*(11): 141-153.

عيسى، أحمد. (2008). وزير خارجية الكويت يزور طهران لبحث الجرف القاري وتشجيع الاستثمار بين البلدين. *الشرق الأوسط*، 15 يناير 2008.

فؤاد، عميرة. (2015). *النظام القانوني للجرف القاري*. [رسالة ماجستير]، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة.

كرم، جاسم محمد. (2003). تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 111*(29): 13-34.

كشك، أشرف. (2016). دول الخليج وإيران: قضايا الصراع وإستراتيجيات المواجهة، *مجلة الدراسات الإيرانية، 1*(1): 8-31.

كشك، أشرف. (2003). العلاقات الكويتية الإيرانية، *مختارات إيرانية، 31* (3): 2003.

المختار، يسر عباس. (2016). *المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد*. [رسالة ماجستير]، جامعة الشرق الأوسط.

مراد، خليل علي. (1982). الأطماع الإيرانية في الخليج العربي، *مجلة الخليج العربي، 1*(6): 5-21.

مركز منظار للدراسات والتقارير. (2021). *مستقبل العلاقات الكويتية الإيرانية*، تاريخ النشر: 19 مارس 2021، الرابط: https://cutt.us/cwpID

المسفر، محمد صالح. (2018). *العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الإستراتيجي والتجزئة*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الهاني، فائق. (2022). لماذا أعلنت إيران فجأة أحقيتها في الحقل السعودي الكويتي؟. *إندبندنت عربي*، تاريخ النشر: 30 مارس 2022، الرابط: https://cutt.us/Lc12L

وكالة الأنباء الكويتية. (2022). وزير الخارجية: إيران ليست طرفاً في حقل الدرة. تاريخ النشر: 20 مارس 2022، الرابط: https://cutt.us/iX93Y

BBC عربي. (2019). جزيرة أبو موسى وشقيقاتها والخلاف الإيراني-الإماراتي المستمر، تاريخ النشر: 1 فبراير 2019، تاريخ النشر: https://cutt.us/mtkJJ

TRT عربي. (2021). أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى.. جزر إماراتية سيطرت عليها إيران قبل 50 عاماً، تاريخ النشر: 29 نوفمبر 2021، الرابط: https://cutt.us/YI6o2

TRT عربي. (2022). أزمة حقل الدرة لماذا تعترض إيران على اتفاق السعودية والكويت؟ تاريخ النشر: 29 مارس 2022، الرابط: https://cutt.us/OHTcc

للاستشهاد

العازمي، استقلال دليل. (2024). خلافات الحدود البحرية بين الكويت وإيران: أزمة الجرف القاري وحقل الدرة. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52*(3)، 273–310.

To Cite:

Alazmi, I. D. (2024). Maritime border disputes between Kuwait and Iran: The crisis of the continental shelf and the Dorra Field. *Journal of the Social Sciences, 52*(3), 273-310.